مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الصناعة المصرفية في العراق بين الانضباط والفوضى

د. عماد محمد عبد اللطيف

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الصناعة المصرفية في العراق بين الانضباط والفوضى

د. عماد محمد عبد اللطيف*

I. الخلاصة التنفيذية

- النظام المالي والمصرفي في العراق تأثر بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية منها الحروب والقطيعة الاقتصادية ما جعله نظاماً مالياً تقليدياً بطيء في تقدمه، والذي حد من حصة مشاركتهُ في الناتج المحلي الإجمالي GDP الى 2% في 2021.

- العراق بحاجة إلى رفع الكثافة المصرفية الى 10 الاف شخصاً بدلاً من 35 الفاً في الوقت الراهن.

- العراق بحاجة إلى الابتعاد عن هيمنة النقد على الصناعة المصرفية في العراق، فالصورة الحالية قائمة على ان البنك المركزي العراقي يقوم بطبع النقود العراقية مقابل الدولارات المتحصلة من بيع النفط مما يجعل العجلة المالية ملتصقة بشدة بتقلبات سعر صرف الدولار، هذه القضية تبرز الدور المقيد للقطاع المصرفي لا سيّما في تكوين أموال المصارف التجارية كوسيلة للتبادل الاقتصادي.

- وضع خطط تفصيلية سنوية إلى المصارف الى جانب استراتيجية مصرفية تتضمن خطط تفصيلية للتنفيذ بما ينسجم مع المادة 26 من قانون المصارف في العراق.

- العراق بحاجة إلى دعم المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي منها شركات التأمين عن الودائع وشركات التأمين على القروض الكبيرة وشركات دراسة مخاطر السوق.

- وجوب تكامل الرؤى والخطوات بين السياستين النقدية والمالية من خلال إقرار الخطط الداعمة للأصلاح المصرفي بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية إلى جانب المصارف الحكومية والمصارف الخاصة (الأهلية) منها العمل على المنصات الإلكترونية للدفع وتقديم حوافز مالية إلى استخدامها خصوصاً إلى التجار منها حوافز ضريبية من اجل تحجيم التهرب من استخدام منصات الدفع

* أستاذ الاقتصاد المالي والنقدي كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد.

هناك حاجة إلى إصلاحات بيروقراطية ومراجعة مستمرة للقوانين والممارسات بما ينسجم بموائمة التعاملات المصرفية مع التوجه المصرفي العالمي.

- إنهاء سياسات التمييز التي تتبعها بعض المصارف الحكومية تجاه المصارف الخاصة منها ايداع اموال دوائر الدولة وشركات القطاع العام في تلك المصارف، ومنها رفض الصكوك المصدقة وخطابات الضمان الصادرة من المصارف الأهلية الا بحدود معينة.

- العراق بحاجة إلى زيادة الخدمات المصرفية مع المتطلبات والاحتياجات الاقتصادية في ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق المحلي، إذ يبلغ حالياً عدد الخدمات المالية التي تمنح عبر المصارف فقد 20 خدمة مصرفية في حين أتاحت المادة 27 من قانون المصارف منح أكثر من 50 خدمة مصرفية وهي أقل من تلك المقدمة في مصارف دول الجوار والدول العربية.

- المصارف بحاجة إلى اتخاذ الخطوات تجاه الصيرفة الإلكترونية بما فيها الصكوك الإلكترونية.

- العراق بحاجة إلى رفع نسبة الائتمان الممنوح نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى مستوى دول الشرق الأوسط والبالغ 55% بدلاً من 10% في الوقت الراهن.

- معالجة العوامل التي تضعف ثقة الجمهور بالنظام المصرفي منها الفساد المالي والأداري والسلوكيات البيروقراطية التي ترتبط بالإصلاح المؤسسي في العراق بصورة أشمل.

- سيعزز رصانة النظام المصرفي في العراق من القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق وتعزيز فرص النمو الاقتصادي في العراق.

II. المقدمة

يمارس النظام المالي دوراً اقتصادياً واجتماعياً وذلك كونهُ القناة الرئيسية التي تنقل رؤوس الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، ويجري ذلك من خلال عملية تعبئة الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات من مختلف الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، ولها الرغبة في استثماره في أحد مؤسسات النظام المالي، ولاسيما المصارف التجارية أو شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية، ومن ثمّ تقوم هذه المؤسسة المالية بإعادة توجيه تلك الموارد المعبأة من مختلف الوحدات إلى الوحدات الاقتصادية التي هي في حاجة لتلك الأموال وتوظيفها وتشغيلها بالشكل الذي يدعم عملية النمو الاقتصادي.

كما وتعد المصارف التجارية (الحكومية والأهلية) عصب الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة، لما تؤدي من أدوار حيوية في الاقتصاد، كونها تمارس دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على جذب الموارد المالية من مختلف منابعها عبر آليات متنوعة وذات تنافسية عالية تتجسد بشكل واضح في تقديم خدماتها بنوعية وإداء مصرفي متميز، واستخدامها التكنلوجيا المصرفية المتطورة وقاعدة المعلومات الإلكترونية، واستخدامها الصيرفة الإلكترونية وأنظمة التحويل عبر الإنترنيت والصراف الألي وبطاقات التوفير الإلكترونية وما الى ذلك.

III. مفهوم النظام المالي

يقوم النظام المالي من خلال مؤسساتهِ المختلفة بدورٍ هام في الاقتصاد، وذلك لما لهذه المؤسسات من أهمية في توفير الأموال والسيولة اللازمة لدعم الاقتصاد، وبالرغم من تعدد مؤسسات النظام المالي فأن كل مؤسسة تمارس وظائفها بصورة من المفترض أن تكون مكمّلة مع المؤسسات المالية الأخرى، ولقد ازدادت أهمية هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة لأهميتها سواء من الناحيتين التمويلية أو التنموية.

ويمثل النظام المالي عصب النظام الاقتصادي لأي بلد، والسبب في ذلك يعود إلى دور مؤسسات النظام المالي في عمليات تشجيع الاستثمارات المحلية وتسيير عمليات النشاط الاقتصادي من خلال تهيئة المناخ الملائم للأفراد ومنشآت الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية والمالية عن طريق توفير الأموال اللازمة لهم، ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي.

IV. وظائف النظام المالي

تُمارس مؤسسات النظام المالي وظائف عديدة يمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

1. الوظيفة الأساسية (وظيفة الوساطة المالية):

يُعد التوسط المالي بين وحدات العجز (سواء كانوا أفراداً أم قطاع حكومي)، ووحدات الفائض (المتمثلة بالأفراد المدخرين أو المؤسسات الحكومية أو المشاريع الاقتصادية)، من أهم الوظائف التي تضطلع المؤسسات المالية للقيام بها. فوحدات العجز التي تفتقر إلى السيولة تلجأ إلى مؤسسات الوساطة المالية للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لسد احتياجاتها، مقابل ذلك تكون هناك وحدات فائض تمتلك فائض مالي يفيض عن حاجتها بسبب أنفاقها الذي يقل عن دخولها، لذا تعمل المؤسسات الوسيطة على تيسير انتقال الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز محققةً بذلك فائدة للمقرضين (وحدات الفائض)، والمساهمة في سد احتياجات المقترضين (وحدات العجز).

أن النظام المالي يوفر الآلية الضرورية لخلق الأصول المالية وتبادلها بين المقرضين والمقترضين، كما أن تدفق الأموال من هذا النظام يسلك عدة قنوات تربط ما بين المدخرين والمستثمرين، إلا أنها بشكل عام يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هما: قنوات التمويل المباشر وقنوات التمويل غير المباشر.

2. الوظائف الثانوية:

إلى جانب الوظيفة الأساسية هناك وظائف ثانوية للوسطاء الماليين ومن أهمها:

أ. وظيفة توفير وسائل الدفع: تعمل المؤسسات المالية على توفير وسائل دفع مختلفة سواء كانت نقود قانونية أم نقود ودائع أو نقود الكترونية وغيرها من وسائل الدفع.

ب. وظيفة تشجيع الادخار: يؤدي عدم وجود توافق زمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد وتيارات الإنفاق وتزامناً مع الحركة المستمرة للاقتصاد إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض نقدي في وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز. ومما لا شك فيه أن رأس المال يمثل المحرك الأساسي للأنشطة والوظائف الاقتصادية، ومن ثم لابد من توفرهِ في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، ولتلبية هذه الحاجة لا بد من توافر المتخصصين في هذا المجال.

وهنا يبرز دور الوسطاء الماليين لتنظيم العلاقة المتبادلة بين الوحدات الاقتصادية، حيث تنهض المؤسسات المالية بعملية تعبئة أكبر مقدار ممكن من المدخرات المالية وتقديمها إلى وحدات العجز لتساهم في عملية النمو الاقتصادي.

ت. وظيفة تشجيع الاستثمار: تستمد أهمية المؤسسات الوسيطة في العمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار من أهمية عملية الاستثمار في زيادة الإمكانات الإنتاجية ومن ثمّ تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الاستثمار يحتاج إلى توفير مبالغ كبيرة تفوق ما يستطيع الفرد الواحد أو مجموعة من الأفراد توفيرهُ من مدخراتهم الشخصية.

وهنا يبرز دور الوسطاء الماليين في تجميع ادخارات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات فعلية.

وأن وجود المؤسسات المالية التي تشجع الاستثمار يُعد أمراً في غاية الأهمية لأنها تعمل على تحويل المدخرات نحو القنوات الاستثمارية ولولاها لاتجه النشاط الاقتصادي نحو الركود وانخفاض الانتاج وتدهور الدخل.

ث. وظيفة تجزئة المخاطر: يمارس الوسطاء الماليين دوراً هاماً في توفير الحماية للمتعاملين معهم،

وذلك من خلال توفير خدمات التأمين على الحياة والصحة والممتلكات أو من خلال توفير فرص بيع وشراء الأصول المالية المستقبلية لتغطية مخاطر تغير أسعار الفائدة أو تغير الأسعار السوقية لهذه الأصول.

ج. وظيفة تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية: تشترك معظم مؤسسات الوساطة المالية في عملية تقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لطبقات المجتمع كافة، وذلك لأن مهمة المؤسسات المالية هي أن تقرب بين القطاعات ذات الفائض والقطاعات التي تحتاج إلى الأموال، وذلك عن طريق جمع ما يمكن توفيرهُ من ادخارات في الاقتصاد وتعبئتها ثم استخدام أساليب متعددة لتوجيه هذه المدخرات المالية نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن الأساليب التي تلجأ إليها المؤسسات المالية لتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين هي منح القروض ومنح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وغير ذلك من التسهيلات الائتمانية.

V. واقع الجهاز المصرفي في العراق

يمارس قطاع المصارف دوراً بارزاً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة. وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية، إلا أنه يبقى نظاماً تقليدياً في عمله بطيئاً في تطوره، إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ العام 1980 والحصار الاقتصادي عام 1991 والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركاً موروثاً وأطر بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم.

ويتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي العراقي، إضافة إلى (74) مصرفاً، منها سبعة مصارف حكومية هي مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف الصناعي، المصرف العقاري، المصرف الاسلامي، فضلا عن (67) مصرفاً خاصاً إضافة إلى نحو اكثر من 12 فرعاً لمصارف أجنبية، كما توجد نحو سبعة مشاركات عربية وأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، حيث سمح قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004

والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين 40-80%.

وقد ساهمت هذه المصارف مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من عددها الكبير نسبياً، إذ بلغت نسبة أقل من 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في عام 2021. وتمتلك هذه المصارف 897 فرعاً منتشراً في جميع أنحاء العراق، ومع ذلك، يتركّز الجزء الأكبر من هذه الفروع في المراكز الاقتصادية في بغداد عدد 237 فرع وفي البصرة بلغت 82 فرع. وما يزال الاقتصاد العراقي قائماً على النقد في المقام الأول يمتلك 20% فقط من البالغين في العراق حساباً مصرفياً، وهو رقم ضئيل مقارنة بالدول المجاورة. كما كان عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 نسمة هو 5.6 مصرفاً في عام 2020، وهو رقم أقل بكثير مقارنة بالأرقام الواردة من البلدان المجاورة مثل 16.1 في تركيا و31.1 في إيران و13.6 في الكويت.

يستحوذ القطاع المصرفي الحكومي على الحيز الأكبر في الصناعة المصرفية، بالرغم من عددها القليل، إذ أنها تمتلك ما نسبتهُ 78.6% من أصول القطاع المصرفي، وتسيطر على 84% من الائتمان المدفوع نقداً، ولديها 87% من إجمالي الودائع. ويعزى ذلك الى ما تمتلكه هذه المصارف من شبكة الفروع الواسعة في جميع أنحاء العراق، حيث أنها تشكل 45.5% من إجمالي عدد فروع المصارف في العراق، وفي حقيقةِ الأمر فهي مضمونة من

الحكومة ذاتها. ومع ذلك، فهي لا تشكل سوى 9% من إجمالي عدد المصارف في الدولة (يُقصد بها المصارف نفسها وليس الفروع).

إنّ غالبية المصارف في العراق مملوكة للقطاع الخاص، وتمثل 90.5% (67 من 74 مصرفاً) من إجمالي عدد المصارف. وتمتلك المصارف المملوكة للقطاع الخاص الغالبية العظمى من رأس مال القطاع المصرفي، حيث تمثل 75.4%، وذلك بسبب كثرتها والتزامها بتوجيهات البنك المركزي الخاصة برأس مال لا يقل عن 250 مليار دينار عراقي. ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذه المصارف قد طغت عليها المصارف الحكومية بشكل كبير، حيث تمثل 13% فقط من إجمالي الودائع، و16% من الائتمان المدفوع نقداً، و21.4% من أصول القطاع المصرفي.

VI. مؤشرات الهشاشة المصرفية في العراق

يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدد كبير من أوجه التخلف والقصور التي تحد من إمكانية نهوض هذا القطاع ومواكبته للنظم المصرفية العربية والعالمية، وأخذ دوره في دعم عملية النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. وفي هذا السياق يمكن إبراز عدد من الملاحظات والمشاكل التي يعانيها الجهاز المصرفي العراقي وكما يأتي:

1. الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

أ. انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع مصرف واحد لكل (35000) نسمة، وهي نسبة منخفضة قياسا بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف واحد لكل (10000) نسمة.

ب. هيمنة النقد على الصناعة المصرفية الذي يعيق نمو النظام المصرفي وعمله وتطوره، إذ أخذ يعد أكبر أداة للتبادل الاقتصادي، وبلغ النقد هذه الأهمية بسبب اعتماد الدولة على عائدات النفط، فيقوم البنك المركزي بإصدار عملات دينار جديدة من خلال تداول مدخولات النفط بالدولار الأمريكي. وتستخدم هذه العملات العراقية لدفع الأجور والمعاشات والمنتجات والخدمات. فتستمر هذه القضية في إبراز الدور المقيد للقطاع المصرفي لا سيّما في تكوين أموال المصارف التجارية وكوسيلة للتبادل الاقتصادي.

2. عدم اكتمال العناصر الاساسية للصناعة المصرفية:

أ. غياب الاستراتيجيات المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية المصارف والتي ينص عليها قانون المصارف بمادته السادسة والعشرين.

ب. غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي، مثل شركة للتأمين على الودائع، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة، وشركة لدراسة مخاطر السوق، وغيرها.

ت. عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إقرار الخطط الداعمة للإصلاح المصرفي، فضلاً على ضعف العلاقة البينية بين السلطات المختلفة ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة المالية، المصارف الحكومية منها والأهلية).

ث. التشريعات والتعليمات السارية التي تحجّم عمل المصارف وتحدّ من توسع وتطور القطاع المصرفي في البلد، ومنها التعقيدات البيروقراطية المصاحبة لمنح القروض الاستثمارية لرجال الأعمال.

ج. ضبابية الرؤية المستقبلية الخاصة بالواقع الحالي لعملية الإصلاح المصرفي من قبل القائمين عليها في وزارة المالية والبنك المركزي، إذ إن خصوصية وضع القطاع المصرفي وما يعانيه من مشاكل يحتم وضع تصور خاص يتناغم مع الواقع الحالي ومع التجارب المتطورة في الخارج.

3. المصارف الحكومية:

أ. ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصا في المصارف الحكومية.

ب. سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة والتي تتمثل بمنع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من إيداع أموالها في تلك المصارف، وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها إلا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية.

4. ضعف البنية التحتية المصرفية:

عدم كفاية البنى التحتية المصرفية بشكل عام والبنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية بشكل خاص، بدأ التزايد في تنفيذ وإصدار المدفوعات الإلكترونية يخلقُ اختلالاً كبيراً، خاصة مع مبادرة

توطين الرواتب. قد يُرجع سبب ذلك إلى أنّ البطاقات الصادرة نادراً ما تُستخدم في الحياة اليومية لفقدانها المقبولية الشعبية، ويرجع ذلك إلى عدم كفاية عدد ماكينات الصرف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS)، فتعاني من شحّةٍ أعدادها بمعدل كافٍ لاستيعاب عملية التحول إلى الدفع الإلكتروني.

5. تدني مستوى الخدمات المصرفية:

أ. عدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود (20) خدمة مقارنة بما أتاحته المادة (27) من قانون المصارف والتي بلغت أكثر من (50) خدمة مصرفية، وهي أقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية.

ب. تأخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء أنظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع إداراتها العامة، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك الالكترونية.

ت. تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراوح هذه النسبة بين 9 . 10% من هذا الناتج مقارنة بنسبة 55% في مجموع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإذا نسبنا حجم الائتمان إلى رؤوس أموال المصارف واحتياطاتها السليمة فإنه لا يتجاوز 2,1 مرة، في حين تسمح تعليمات البنك المركزي بأن يبلغ الائتمان ثمانية أضعاف رأسمال المصرف واحتياطاته السليمة.

6. تواضع الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الدفع:

شرع البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 بتنشيط القطاع المصرفي العراقي لمواكبة الاتجاهات المصرفية العالمية. فبدأ بتنفيذ غرفة المقاصّة الآلية النقدية ونظام التسوية الإجمالية الآنية في عام 2006. وفي عام 2014، وضع البنك المركزي العراقي لوائح دفع التجزئة وأنشأ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق في عام 2016. وقد أجاز البنك المركزي العراقي محفظات الهاتف

المحمول مثل زين كاش وآسيا حوالة في 2016، والتي أثبتت فائدتها خلال جائحة كوفيد-19 لأنّها كانت وسيلة للمُنَح الحكومية، بالإضافة إلى ما أضافته من تعزيز للتسوق عبر الإنترنت ومنصات التجارة الإلكترونية.

شهدَ عددُ البطاقات الإلكترونية المصدرة ازدياداً منذ عام 2017، وقد شهدت شعبية البطاقات المدفوعة مسبقاً نمواً ملحوظاً، حيث أُصدِرَ أكثر من 9.7 مليون بطاقة بحلول نهاية عام 2021. وسبب هذا التفضيل هو سهولة استخدامها وبساطتها والتي يمكن الحصول عليها دون الحاجة إلى إنشاء حسابٍ مصرفي.

ومع ذلك، فإنّ الحلول المصرفية لا تواكب العدد المتزايد من البطاقات الإلكترونية، فلا تزيد أعداد أجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع بمعدل يسهل الراحة المرتبطة بخيارات الدفع الإلكتروني. بدلاً من ذلك، فإنّه يخلقُ حالة من عدم التوازن ويُلزمُ حامل البطاقة بسحب النقود لتمكين المعاملات اليومية.

ومن اهم أنظمة الدفع الرقمية المستخدمة في العراق هي على النحو الاتي:

أ. آسيا حوالة (AsiaPay): هي مزود خدمة دفع متعدد الوظائف أسسته شركة آسيا سيل للاتصالات في نهاية عام 2015. أنّ شركة آسيا قد عملت بأكثر من 527.9 ألف صفقة بقيمة 164.8 مليار دينار عراقي في عام 2021.

ب. زين كاش (ZainCash): هو مشغل دفع عراقي رائد للهواتف المحمولة أنشأته زين في عام 2015، أُجريت من خلاله 3 ملايين معاملة بقيمة 719 مليار دينار عراقي في عام 2021.

كي كارد (KeyCard): أُسِّسَتْ شركة كي كارد في عام 2007 كمشروع مشترك بين أنظمة الدفع الإلكترونية العراقية ومصرف الرافدين. وتعمل الشركة على توزيع بطاقات الهوية البيومترية للمواطنين وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية في العراق.

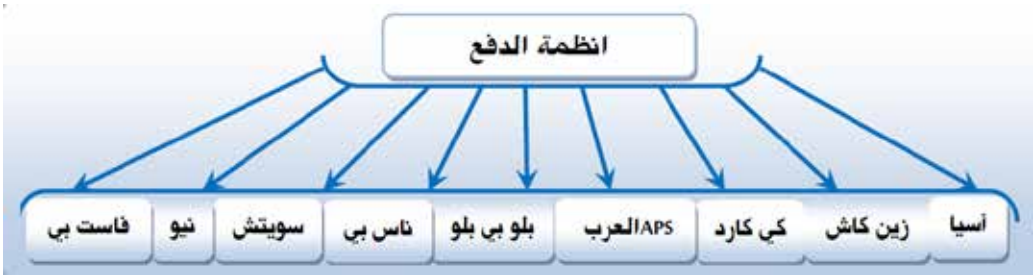

ت. شركة العرب للدفع الإلكتروني (APS): شركة العرب لخدمات الدفع الإلكتروني هي شركة عراقية خاصّة ومتخصصة في الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية.

ث. بلو بي بلو (Blue Pay)، والتي تُعرف أيضاً باسم بوابة عشتار، هي شركة مساهمة خاصّة مسجلة في العراق عام 2020. وهي مرخصة لتقديم خدمات شاملة لتمكين المصارف العراقية من تنفيذ جميع مشاريع الدفع الإلكتروني فنياً وتجارياً.

ج. ناس بي (NassPay): هي شركة أُسِّسَتْ في عام 2015 في أربيل، وهي واحدة من الشركات المزودة لحلول الدفع عبر الإنترنت والدفع الإلكتروني.

ح. سويتش (SWITCH): أُسِّسَتْ شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية (سويتش) في عام 2016. وتعد شركة سويتش مسجلة في العراق كشركة وطنية ومرخصة من البنك المركزي العراقي (CBI) وماستركارد العالمية وفيزا العالمية وموني جرام (Money Gram).

خ. نيو (NEWPAY): أُسِّسَتْ شركة نيو في عام 2018 ومقرها في بغداد، وقد خرجت من رحمِ الشبكة الدولية للبطاقات لخدمات الدفع الالكتروني.

د. فاست بي (Fastpay): هو مزود خدمة دفع إلكتروني أُنشِئَ في أربيل في عام 2017. يوفّر فاست باي من خلال تطبيقهِ على الهاتف المحمول حلول الدفع للاستخدام الشخصي والتجاري على حد سواء. وتتيحُ الخدمة للعملاء إيداع الأموال وسحبها من خلال زيارة أي متجر أو وكيل تابع للشركة.

7. انخفاض الثقة:

أ. انعدام ثقة الناس: لا يثق العراقيون في مؤسساتهم المصرفية ولا ينظرون إليها على أنّها مكان آمن لإيواء أموالهم. هناك العديد من الأسباب لذلك، أحدها هو ضعف وشح خدماتها التي لا تجذب رواد الأعمال والشركات. إضافة لذلك فإنّ أسعار الفائدة المرتفعة وضمانات السداد الهائلة ومتطلبات الضمان الواجبة والتوغل الضعيف في السوق تعمل جميعها على وقف نمو القطاع. علاوة على ذلك، وبسبب النكبات العديدة التي شهدها العراقيون، فقد تصور الفرد العراقي أنّ إبقاء أموالهِ النقدية مخبأة بأمان في منزله هو ضمان لأمنها وتوافرها في وقت الأزمات والحاجة.

ب. ومن الاسباب الاخرى لتدني الثقة هو حجم الفساد الإداري والمالي والسلوكيات البيروقراطية في الهرم الإداري للمؤسسات المصرفية الحكومية منها والأهلية.

ت. يفضّل الكثيرون تجنب ائتمان أصولهم إلى المصارف التجارية التقليدية بسبب تحفظاتهم الدينية، ومن هنا بدأت المصارف الإسلامية في التطور تدريجياً. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي تعرقل عمل المصارف الإسلامية في العراق، منها قلة الخبرة وغياب السوق المالية الإسلامية وعدم كفاية الحماية القانونية.

8. ضعف الاستثمار:

أ. هناك وفرة في السيولة وعالية لدى المصارف تقترب من 60%، الأمر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلبا في ربحية المصارف من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة.

ب. ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق، فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين 6%-4، فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين 20%-15، مما يترك هامشاً بنحو كبير بين السعرين، وهو هامش كبير إذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وما من شك في أن لارتفاع أسعار الفائدة هذا آثاراً سلبية على حجم الائتمان الممنوح، بل يشكل عائقا للاقتراض للأغراض التنموية.

VII. اجراءات البنك المركزي لتنظيم عمل السوق المصرفية

لقد قام البنك المركزي العراقي باتخاذ مجموعة من الخطوات التي من شأنها تأمين عملية تنظيم الصناعة المصرفية وتحسينها، ولا سيما في مجال التعاملات في الصرف الاجنبي، إذ أن هذه التعاملات تمثل العمل الرئيسي للمصارف التجارية من جهة، والاساس الذي يستند اليه الاستقرار المصرفي الذي ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار المالي والاقتصادي، وصولا إلى استقرار سعر الصرف في ظل وجود احتياطيات أجنبية كافية لتلبية الاحتياجات المشروعة للمواطنين والتجّار والمستثمرين من العملة الأجنبية. حيث إنّ مصدر الدولار المتداول في الأسواق المحلية هو البنك المركزي العراقي، الذي يطرحه عبر المصارف وشركات الصرافة والتوسط، بالسعر الرسمي المقرر (1320) دينارا للدولار الواحد.

من جانب آخر، قام البنك المركزي برفع رأس المال المصارف على أن تكون 400 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024 الامر الذي يهدف إلى توسيع عمل هذه المصارف وزيادة ثقة الجمهور بها، وكذلك زيادة قدرة المصارف على الاستثمار ومنح القروض المصرفية والتسهيلات المصرفية الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد العراقي ودفع عجلة النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاجتماعية ايضا، كما أن هذه الخطوة تعمل ايضاً على زيادة التعاملات المصرفية والمالية الدولية وتوسعها مما يعزز من الصناعة المصرفية على المستويين المحلي والدولي.

ومن بين أهم الإجراءات الاتي:

1. يجب أن يتم تنفيذ جميع الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية الخاصة بتحويل الدولار الى الخارج عبر المنصة الإلكترونية، التي يجري فيها التدقيق المسبق لجميع العمليات من الأوجه كافةً، والتحقُّق من المستفيد النهائي، الأمر الذي يحمي القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية وأطراف تلك العمليات كافةً من مخاطر تواجهها محلياً ودولياً

2. وكذلك من الضروري أن يتم تنفيذ التحويلات الشخصية إلى الخارج، كأجور الدراسة والعلاج وشراء الحاجات الشخصية وتحويلات المقيمين، والرواتب التقاعدية للمقيمين في الخارج وغيرها، عِبرَ شركات التحويل المالي الدولية. أما توفير الدولار النقدي للمسافرين بالسعر الرسمي

المقرّر، عبر المصارف وشركات الصرافة والتوسّط، وتُنفَّذ تلك العمليات عِبرَ منصة إلكترونية للتحقُّق من سلامة العمليات، وصحة استخدام تلك المبالغ للمواطنين المسافرين. ويجري تطوير تلك المنصة حاليًّا بما يُشدّد من إجراءات التحقُّق وحصر استخدامها للغرض المحدّد وبالسعر المقرّر.

3. تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودرء مخاطر العقوبات المحلية والدولية عن الأطراف ذات الصلة كافةً.

4. كسب ثقة البنوك العالمية المعتمدة ممّا يوسّع شبكة العلاقات بين القطاع المصرفي المحلي والخارجي، وزيادة عدد مراسلي المصارف العراقية.

5. استخدام التجار والمستوردين القناة المقرّرة لذلك، عبر المنصة الإلكترونية، تحقيقاً لأهداف هذا النظام ومنع استخدام الدولار النقدي في السوق لغير أغراضه، وذلك يتطلّب إلزام هذه الفئة بتقديم ما يثبت تحويل مبلغ استيراداتهم أُصوليًا عند دخول بضائعهم إلى العراق لدى المنافذ الحدودية الرسمية.

6. تحفيز فئات التجّار ودعمها لدخول المنصة الإلكترونية من خلال تبسيط الإجراءات، ولا سيّما الضريبية منها، وتحديد سقوفها مسبقاً بحسب الفئات، وإيداعها في حساب الهيأة العامة للضرائب عبر حساباتها في المصارف.

7. غلق منافذ التحويلات الخارجية غير المشروعة، ومحاصرة عوائد الجرائم والفساد، ومنعها من أن تجد لها طريقاً للهروب إلى الخارج.

8. تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، دون التأثير على المستوى العام للأسعار مما يعمل على الحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين.

وان الغرض من تلك الممارسات هو السيطرة على تمويل التجارة الدولية للعراق، دون أن يوثر ذلك على الاستقرار المالي وتعريض الصناعة المصرفية ومؤسساتها المالية إلى المخاطر، تحقيقاً لهدف السيطرة على حركة الأموال والتجارة الخارجية، وتطبيقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيزاً لتطبيق المعايير الدولية.